المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

كلمة السيد المندوب السامي للتخطيط

بمناسبة

اليوم العالمي للإحصاء 2025

الإثنين 20 أكتوبر 2025

- **السيد والي بنك المغرب؛**
- **السيدات والسادة الوزراء؛**
- .....
- .....
- **السيدات والسادة السفراء،**
- **السيدات والسادة ممثلو وكالات الأمم المتحدة في المغرب،**
- **الضيوف الكرام، السيدات والسادة،**

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بكم في هذا اللقاء الذي تنظمه المندوبية السامية للتخطيط بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء 2025.

اسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد والي بنك المغرب على التزامه الشخصي من أجل شراكة مثمرة وواعدة مع المندوبية السامية للتخطيط. وأود أيضًا أن أهنئه على المواكبة البناءة التي قدمها لتنظيم هذا الحدث. وأغتنم هذه الفرصة أيضًا لأشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمه القيم، مع الإشادة بالتعاون الاستراتيجي والدائم والمثمر الذي يربط مؤسستنا بالمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

كما يشرفني أن أتحدث اليوم بمناسبة هذه الندوة المنظمة في إطار الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء، والذي اختارت دورته لعام 2025 شعار "قيادة التغيير بإحصاءات وبيانات عالية الجودة لفائدة الجميع".

إن دعوة الأمم المتحدة للاحتفال بهذا اليوم تسلط الضوء على الاهتمام العالمي بالإحصاءات باعتبارها أداة للتحول الشامل والمستدام. لأنه، وكما عبرت عنه رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، في مواجهة التحديات العالمية المترابطة بشكل متزايد، تظل البيانات الموثوقة والمفصلة حجر الزاوية في وضع السياسات الفعالة وتحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ الثقة لدى الجميع. ومن هنا، تتجلى أهمية إنتاج بيانات مهنية ومحايدة، تسترشد بالمعايير العلمية والأخلاقية والمهنية، التي تحترم حق العامة في الحصول على معلومات موثوقة.

بالنسبة للمغرب، يشكل هذا الحدث فرصة أكيدة لإعادة التأكيد على المكانة المركزية للبيانات في قيادة التغيير وبناء مستقبل قائم على المعرفة. وفي الواقع، يدرك صناع القرار والمؤسسات والمجتمع الإحصائي أن جودة المعلومات الإحصائية تحدد بشكل مباشر فعالية السياسات العمومية ونجاعة استراتيجيات التنمية.

وفي عالم يشهد تحولات عميقة، تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، تؤكد الإحصاءات أكثر على دورها الاستراتيجي في لاستشراف، والقيادة، والاستهداف، وتقييم السياسات العمومية. إنها تشكل لغة عالمية للحكامة الحديثة، مما يسمح باتخاذ القرارات على أساس بيانات موثوقة، وتعزيز الشفافية العامة وضمان توجيه أفضل للإجراءات نحو الاحتياجات الحقيقية لمختلف شرائح السكان والمجالات الترابية.

لقد شكل إحداث المندوبية السامية للتخطيط سنة 2003، واعتبارها مؤسسة مستقلة لضمان الحياد العلمية ومصداقية الإنتاج الإحصائي، خطوة هامة في تعزيز النظام الإحصائي الوطني.

وقد أعيد التأكيد على هذه الرؤية بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء لسنة 2010، من خلال رسالة ملكية، تكرس الإحصاءات الرسمية كخدمة عمومية حقيقية ذات بعد عالمي، تقوم على الدقة المفاهيمية والشفافية المنهجية ونشر النتائج على أوسع نطاق ممكن. وقد أطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بهذه المناسبة، دعوة صريحة للتشاور الإحصائي الوطني، بهدف إرساء نظام وطني للمعلومات الإحصائية يكون متكاملا ومتآزرا. ودعا جلالته، على وجه الخصوص، إلى إحداث مجلس وطني للمعلومات الإحصائية لمأسسة هذا التنسيق.

السيدات والسادة؛

على مر السنين، قام المغرب بتعزيز نظامه الإحصائي الوطني، المتمحور حول المندوبية السامية للتخطيط باعتبارها المؤسسة المرجعية. ويمنح هذا الإطار المؤسسي الإحصاءات طابع المنفعة العامة في خدمة جميع المواطنين، كما سمح بتعزيز مصداقية المعلومات الرسمية على الصعيد الوطني والشركاء الدوليين على حد سواء. وفي هذا السياق، تلتزم المملكة بالمعايير الدولية وبالمرجعيات الدولية الرئيسية التي تضمن الشفافية وقابلية المقارنة والموثوقية للإحصاءات الاقتصادية والمالية.

لقد أطلقنا هذه السنة عملية مراجعة النظراء للنظام الإحصائي الوطني من خلال استبيان للتقييم الذاتي وفقًا لمدونة الممارسات الجيدة للإحصاءات لدول الجوار الجنوبي (2016)، والذي تم إثراؤه بعناصر من نسخة سنة 2017 من مدونة الممارسات الجيدة للإحصاءات الأوروبية، وتم تكييفها مع السياق المغربي بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبالتعاون مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat) ومصلحة الإحصاء الدنماركية (Statistics Denmark).

ويأتي هذا التقييم في إطار التزام المغرب الوطني بتعزيز حكامة نظامه الإحصائي وتحسين جودة الإحصاءات الرسمية ومواءمتها مع الممارسات الفضلى الدولية.

السيدات والسادة؛

الإحصائيات العمومية ليست مجرد نشاط تقني بسيط. إنها أداة استراتيجية للسيادة والحكامة، في خدمة الشفافية والنجاعة والتقدم الجماعي.

وتنخرط المندوبية السامية للتخطيط بشكل كامل في هذه الدينامية بطموح يتمثل في تعزيز مساهمتها في الحكامة العمومية، من خلال توفير التحليلات الاستشرافية، ومواكبة التخطيط الترابي، وإدماج متطلبات التنمية المستدامة في السياسات الوطنية.

إن إنتاج الإحصائيات هو إنتاج للمعرفة وتحويل البيانات إلى ذكاء جماعي، من أجل فهم أفضل وضمن رؤية استباقية، وذلك بهدف إعطاء السياسة العمومية أساسًا موضوعيًا وقابلاً للقياس، يرقى إلى مستوى طموحات البلاد.

وانسجامًا مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى "ترسيخ ثقافة النتائج القائمة على جمع معطيات ميدانية دقيقة واستعمال التكنولوجيات الرقمية"، يفرض إنتاج البيانات المحلية الموثوقة والمفصلة نفسه اليوم كرافعة أساسية للتنمية الترابية. وفي اتساق تام مع شعار اليوم العالمي للإحصاء لسنة 2025، يضع هذا النهج الإحصائيات في صميم الحكامة العمومية، دعمًا للجهوية المتقدمة، والإنصاف الاجتماعي، والعدالة المجالية.

ولم يعد التحدي يقتصر على زيادة الإنتاج الإحصائي فحسب، بل يكمن في إنتاج مؤشرات للتتبع، واستخلاص بيانات ذات صلة، ومتاحة وقابلة للاستغلال، قادرة على توجيه الفاعلين الجهويين، ومواكبة ديناميات التنمية الترابية.

إن هذا التحدي ليس حكرا على المندوبية السامية للتخطيط، بل يعتبر أيضًا تحديا جماعيا لأنه يشمل المنتجين الآخرين للإحصائيات الرسمية والمستخدمين لها فيما يتصل بالإجراءات العمومية وقضايا التنمية.

السيدات والسادة؛

إن المؤسسات المنتجة للبيانات مدعوة مجتمعة للتكيف مع بيئة دائمة التطور، تتسم بالثورة الرقمية، وتنويع مصادر المعلومات، وتزايد متطلبات الشفافية والأخلاق والفعالية. ومن أجل إنجاز هذا التحول الاستراتيجي للانتقال إلى إحصاء حديث، في خدمة التنمية واتخاذ القرار المستنير، تعمد المندوبية السامية للتخطيط، بدعم شركائها وانسجاماً مع المعايير الدولية المعمول بها، إلى تحديث وإعادة هيكلة جهازها العملياتي.

وتتمثل هذه العملية في العديد من الأوراش الكبرى، سأذكر منها، ليس دون حصر، أربعة:

1- **تحديث وهيكلة تنظيمية ومنهجية**

يمكن الإشارة، في هذا الإطار، إلى الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، الذي يجدد معرفتنا بالمجال الترابي وبالتحولات الديمغرافية؛ وإلى مراجعة البحث الوطني حول التشغيل، انطلاقًا من سنة 2026، بهدف تتبع أفضل لتغيرات سوق الشغل والأنماط الجديدة للنشاط؛ كما يضاف إلى ذلك **البحث الوطني حول** العائلة الذي استكملت مراحله الميدانية، **والبحث حول مستوى معيشة الأسر**

الذي يشهد حاليا انطلاقة أعماله، وهما بحثان يساهمان في تعميق فهمنا للتحولات الاجتماعية وظروف العيش وسلوكيات الاستهلاك. و**مراجعة سنة الأساس للحسابات الوطنية**، من أجل تكييف المجاميع الماكرو-اقتصادية مع واقع الاقتصاد المغربي الراهن.

وتعكس هذه العمليات البنيوية إرادة موحدة :**إنتاج أفضل لفهم أعمق، وخدمة أكثر نجاعة لتنمية البلاد ورفاهية المواطنين.**

غير أن ما يوجه عملنا يتجاوز مجرد الإنتاج ليعكس رؤية لنظام إحصائي **منفتح ومندمج.** فبناء المعطيات العمومية لا يتم بشكل منفرد، بل يستند إلى التنسيق والتشارك والثقة بين المؤسسات.

2- دينامية تشاركية مع المنظومة الوطنية والدولية

تعكس هذه الشراكات قناعة راسخة مفادها أن الإحصائيات العمومية تعدّ ملكا مشتركا، وأن صلابتها تكمن في التعاون بين جميع الفاعلين الذين يساهمون في إنتاجها ونشرها واستغلالها خدمة الصالح العام.

وقد تم، على الصعيد الوطني، إرساء شراكات مثمرة مع بنك المغرب ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة العدل إضافة إلى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وذلك من أجل تعزيز التناسق والتكامل وجودة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية.

وتجري حاليًا عملية استكمال عدد من اتفاقيات التعاون مع قطاعات المالية والداخلية والسياحة والثقافة... التي ستُتيح للمندوبية السامية للتخطيط الولوج إلى عدة قواعد بيانات أساسية، منها تلك

الخاصة بسجلات الحالة المدنية وسجلات المقاولات وسجل السكان، فضلا عن المعطيات المتعلقة بأنشطة الفاعلين الاقتصاديين، وذلك في احترام تام لمقتضيات ومبادئ السرية الإحصائية.

وتهدف هذه العملية التدريجية لإدماج مصادر جديدة للمعلومات إلى سد الفجوات في البيانات، وتفادي التكرار، وتعزيز انتظام ودقة ومصداقية المؤشرات، مما يُسهم في فهم أعمق للتحولات الإجتماعية والاقتصادية، وفي قيادة أكثر نجاعة للسياسات العمومية.

وعلى الصعيد الدولي، تحظى جهودنا بدينامية شراكة فاعلة مع مؤسسات وهيئات مرجعية تهم مجالات ومواضيع متنوعة، وتشمل أيضا مجالات التكوين وتعزيز الكفاءات وتطوير المهارات المرتبطة بمهن المندوبية السامية للتخطيط. ويعكس هذا التوجه إرادة واضحة في الانسجام مع أفضل المعايير الدولية والسعي المستمر إلى تحسين جودة المعطيات الإحصائية .كما يُترجم رغبة في اعتماد المقارنة المرجعية مع دول أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها مصدرًا للتحفيز وتبادل الخبرات.

3- التكيّف مع عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي

تفتح التكنولوجيات الجديدة آفاقًا واسعة، حيث تتيح أتمتة معالجة البيانات ورصد الإشارات الضعيفة ونمذجة السيناريوهات وتعزيز سرعة التحليل ودقته. غير أن الابتكار ينبغي أن يوظف لخدمة الصرامة والدقة في العمل الإحصائي.

لذلك، تستثمر المندوبية السامية للتخطيط في تطوير كفاءة فرقها، من خلال التكوين في علوم البيانات، وحوكمة البيانات، والأمن السيبراني، وذلك من أجل ضمان استمرار العنصر البشري في صميم إحصاء الغد. فالذكاء الاصطناعي ليس بديلاً عن الخبرة البشرية، بل هو رافعة لتعزيز مدى

وعمق التحليل الإحصائي. إن طموحنا واضح :جعل التكنولوجيا أداة للنجاعة والأخلاقيات والسيادة المعلوماتية.

4- التزام إرادي بسياسة الانفتاح وتثمين البيانات

ينبغي أن تكون البيانات العمومية متاحة وقابلة للفهم ومفيدة للجميع .فالبيانات المفتوحة هي تلك التي تُتداول وتلهم وتعزز الثقة بين الدولة والمجتمع.

كما تُعد البيانات مِلكًا عامًا يساهم نشرها في تعزيز المسار الديمقراطي وترسيخ الثقة في المؤسسات. وتُعتبر سياسة البيانات عاملًا أساسيًا في بناء الثقة في العمل العمومي، وفي تحسين فعالية السياسات العمومية، ودعم الابتكار. فالبيانات ملك مشترك يُنتج قيمة جماعية عندما يتم تقاسمه.

وفي هذا الإطار، تعمل المندوبية السامية للتخطيط على تطوير جيل جديد من المنصات الرقمية، مبنية على مبادئ البيانات المفتوحة ومبدأ الولوج العادل إلى المعلومة.

ولا تقتصر هذه المبادرات المتعلقة بالشفافية والانفتاح على الجانب التقني فقط، بل تهدف إلى توسيع نطاق الولوج إلى المعلومة الإحصائية، وتيسير استخدامها من طرف جميع الفاعلين :صناع القرار والجماعات الترابية والباحثين والمجتمع المدني والمواطنين.

وتُسهم هذه المقاربة في دمقرطة البيانات العمومية، وتشجع على التبني الجماعي للإحصائيات، مما يجعل هذه الأخيرة أداة حقيقية للنقاش، والتتبع، وتقييم السياسات العمومية على المستويين الوطني والترابي.

ويرتكز هذا المحور من عملنا بالأساس على إرساء الثقة باعتبارها شرطًا مسبقًا للمشاركة والتبادل البيني للمعطيات. وتعكس المبادرات التي نقوم بها، بتعاون وثيق مع شركائنا، روح الشفافية والتعاون، بما يتماشى مع مبادئ اليوم العالمي للإحصاء 2025، ويُمهّد لانتقال نحو نظام إحصائي أكثر انفتاحًا وتشاركية.

السيدات والسادة،

على الرغم من توفر المغرب على قاعدة إحصائية متينة تشهد تطوراً متواصلاً، إلا أنه لا يزال يواجه عدداً من التحديات الهيكلية التي تحدّ من الاستغلال الأمثل للبيانات والتي نذكر من أهمها:

- عدم مواكبة الإطار القانوني المنظم للعمل الإحصائي لمتطلبات الحكامة الحديثة المبنية على البيانات؛

- التغطية الموضوعاتية غير شاملة، مما يجعل عدداً من المجالات الاستراتيجية غير موثقة بما يكفي أو غير خاضعة لتتبع منتظم؛

-التفصيل الترابي للبيانات لا يرقى إلى مستوى احتياجات التخطيط العمومي : إذ باستثناء الإحصاء العام للسكان والسكنى، تظل المؤشرات المتاحة على المستويات دون الجهوية محدودة، مما يجعل من الصعب توجيه السياسات المحلية والتتبع الفعلي لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛

-إمكانات كبيرة توفرها البيانات غير التقليدية، يمكن أن يُسهم استثمارها في بلوغ مستويات أعلى من التفصيل، وتعزيز دقة وملاءمة وسرعة استجابة المنظومة الإحصائية؛

-فرص ومزايا الذكاء الاصطناعي لا تزال غير مستغلة بالشكل الكافي. ذلك أن الذكاء الاصطناعي يتيح اليوم، من خلال خوارزميات التعلم الآلي ومعالجة البيانات غير المهيكلة، إمكانيات مهمة

للابتكار في تحليل البيانات الإحصائية، مما يسمح، في الوقت الفعلي، برصد الاتجاهات والملامح البارزة للتطورات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛

-قصور الثقافة الإحصائية لدى فئات من المجتمع وحتى داخل بعض المؤسسات، يؤدي أحياناً إلى التشكيك أو الجدل غير المبرر عند نشر الأرقام الرسمية. وهذا القصور في الفهم والثقة قد يحدّ من انخراط المواطنين في دعم السياسات المبنية على البيانات.

السيدات والسادة؛

يشكل اليوم العالمي للإحصاء لسنة 2025 محطة مميزة للمغرب لتقييم منظومته الإحصائية الوطنية، وتثمين مكتسباتها، وتعزيز دينامية جماعية موجهة نحو التقدم. وتهدف هذه المقاربة إلى تطوير أساليب الحكامة العامة، من خلال تعزيز الارتباط بسياساتٍ قائمةٍ على النتائج وتستند إلى الأدلة والبراهين. ويتعلق الأمر، في تقديري، ببناء جماعيٍّ تشاركيٍّ يقتضي انخراطَ جميع الأطراف المعنية لتجاوز التحديات القائمة، وضمان اضطلاع الإحصاءات ذات الجودة بدورها الكامل كرافعةٍ لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الترابية.

إن تعزيز النظام الإحصائي الوطني مشروع جماعي وهيكلي يتطلب التنسيق والانضباط والرؤية بعيدة المدى، بالإضافة إلى رؤية استشرافية موجهة نحو المستقبل. وستكون السنوات القادمة حاسمة لترسيخ ثقافة البيانات في مختلف مجالات العمل العمومي، وتعزيز قابلية التفاعل بين المؤسسات، وترسيخ حكامة منفتحة ومستنيرة ومستندة إلى الأدلة.

وسوف تواصل المندوبية السامية للتخطيط، بثبات، هذه الدينامية التحولية، محافظةً على دورها كمرجع وضامن للجودة والتناسق، ومُعبئةً مختلف الطاقات حول طموح مشترك: جعل البيانات ملكاً عاماً في خدمة المواطن والمجال الترابي والتنمية.

وقبل الختام، أود أن أعبر عن خالص شكري لشركائنا على دعمهم، وللمتدخلين على مساهماتهم القيمة، ولكافة المشاركين على اهتمامهم بهذا اللقاء. كما أتوجه بالشكر للخبراء ولفريق عمل المندوبية السامية للتخطيط على التزامهم وجهودهم التي مكنت من تنظيم هذه الفعالية.

شكراً على اهتمامكم، وأتمنى لكم نقاشاً مثمراً وغنياً.